منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الجريمة
دراســـــة نظريـــــة في علم اجتماع الجريمة

د. ميلاد امحمد عريشه ـ قسم علم الاجتماع ـ كلية التربية جنزور ـ جامعة طرابلس

مقدمـــــــــــة

الجريمة ظاهرة اجتماعية تشغل الناس والمجتمعات والدول ، وواحدة من أبرز مشكلات العالم المزمنة ، تعدّدت أشكالها وتنامت لتشكّل خطراً يطرح ضرورة تكاتف الجهود الحكومية والأهلية للحدّ من انتشارها ومواجهتها والوقاية منها، ولا تزال الجرائم بكل أنواعها في تضخم مستمر عالميا وإقليميا ومحليا على نحو ما تشير إليه الإحصاءات الرسمية الصادرة عن هذه الأصعدة الثلاث، والتي تؤكد معاناة العالم كله من ارتفاع أعداد ضحايا الجرائم بشكل متزايد وتضخم الخسائر الناتجة من ارتفاع مستوى الجريمة، كذلك أعداد المتورطين في الجرائم واكتظاظ السجون، ويلاحظ أن القوانين والمكافحة الأمنية بالرغم من شدتها وردعها إلا أنها غير كافية لمواجهة هذه الظاهــرة.

وفي العالم العربي تنامت معدلات الجريمة في المجتمعات العربية مع تزايد نطاق البطالة والفقر، فالتقارير الرسمية والصحف اليومية والمواقع الاجتماعية تزدحم بجرائم ذات أبعاد اجتماعية وأخلاقية ومالية، وفي السنوات الأخيرة أخذت الجريمة أبعادا خطيرة ومستويات مرتفعة، وتطورت الجريمة مع تطور الحياة وانفتاح العالم العربي على العالم شرقه وغربه، فتخلق الجريمة معها واقعا متخما بالحوادث المتنوعة والتي كانت من قبل غريبة على هذه المجتمعات، وفي (المؤتمر العربي الخامس عشر للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب المنعقد في تونس بتاريخ 26- 9 - 2012) تم التأكيد على أن " التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية منذ العام الماضي، أفرزت أزمات أمنية حادة كان لها تأثير مباشر في تفاقم معدلات الجريمة وأنماطها "وأضاف " أن الانفلات الأمني الذي عرفته المنطقة العربية كان تربة خصبة ترعرعت فيها كل أنواع الجريمة، فازدهرت جريمة الاتجار بالبشر، وتضاعف نشاط منظمات الهجرة غير الشرعية وعصابات تهريب المخدرات[1].

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى ضرورة تبني رؤى جديدة أكثر شمولية تتجاوز النظرة الأمنية إلى رؤية متكاملة، فلا يجب أن نكتفي بالحلول الأمنية في قضايا شائكة وحساسة

لا يمكن أن يحسمها الأمن وحده، فمواجهة الجريمة تتطلب استراتيجية شاملة تتضافر في وضعها كل العقول والخبرات، وتتعاون في تنفيذها مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة، وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني.

منظمات المجتمع المدني تعتبر من المؤسسات التي تلعب دورا بارزا لإحداث التنمية بكل صورها في المجتمع وكذلك التعامل مع المشكلات التي يعاني منها المجتمع والتي يصعب على المؤسسات الحكومية التعامل معها مباشرة .

يعد الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في ترسيخ وتنمية الوعي الأمني لدى المواطنين بالآثار السلبية المترتبة على الجريمة، وتحفزهم على المشاركة في تنمية المجتمع ومواجهة التحديات الطارئة، وذلك في إطار الموضوعية أمرا ضروريا وحيويا يؤدي إلى تهيئة رأي عام مستنير قادر على تنمية الحس الأمني وتعميق الولاء والانتماء للوطن، وبالتالي القيام بدوره في مساندة معظم الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى مواجهة الجريمة.

فعلى منظمات المجتمع المدني العمل على تعميق وترسيخ مفهوم " الأمن مسؤولية الجميع " من خلال التعاون والتنسيق المستمر بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني وذلك للعمل على مواجهة التغيرات التي حدثت بالمجتمع وأدت إلى بروز العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث الجرائم وبالتالي المساس بأمن الفرد والمجتمع وإعاقة التنمية.

لقد أصبح دور المجتمع المدني همزة وصل هامة وضرورة بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية والأمنية، فمن الناحية السياسية يعتبر المجتمع المدني أساسيا في تكريس الديمقراطية الحقيقية من خلال المشاركة والرقابة، أما من الناحية الأمنية فان له دورا يبرز أساسا كقوة هامة تدفع بوتيرة النمو نحو الأعلى من خلال الاستقرار ونشر الأمن والأمان داخل فئات المجتمع بصفة خاصة وداخل الدولة ككل بصفة عامة.

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الورقة البحثية لتبيان وتحليل سياسة الدولة في إشراك منظمات المجتمع المدني في استراتيجية الوقاية ومكافحة الجريمة، وذلك بالتركيز على أسس مشاركة المجتمع المدني والآليات المتاحة له لمكافحة الجريمة والتحديات التي تعترض سبيله في تأدية هذا الدور المحوري المنوط به .

ولاً ـ تحديد مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في معرفة دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة في ليبيا، وينطلق هذا البحث من مسلمة مفادها أن المجتمع المدني متغير ضروري لابد منه لكل ممارسة ديمقراطية والإشكالية التي تطمح وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنها هي:

كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم في مكافحة الجريمة في ليبيا؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتمثل في:

1- ما مفهوم منظمات المجتمع المدني ووظائفها وخصائصها؟

2- ما المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني من تأدية رسالتها ؟

3- ما مفهوم الجريمة وما آثارها على الفرد والمجتمع؟

4- هل الآليات الوقائية والعلاجية لمنظمات المجتمع المدني قادرة على مكافحة الجريمة؟

5- ما آليات مشاركة منظمات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة للجريمة؟

ثانياً ـ أهداف البحث:

1- يهدف البحث إلى التعرف على ماهية منظمات المجتمع المدني ووظائفها وخصائصها .

2- الكشف عن المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني من تأدية رسالتها.

3- التعرض إلى مفهوم الجريمة وآثارها.

4- معرفة دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة كظاهرة خطيرة واجهت الحكومات الليبية المتعاقبة .

ثالثاً: أهمية البحث:

1- تأتي أهمية البحث من خلل التعرض إلى إحدى المؤسسات غير الرسمية المهمة في المجتمع وهي منظمات المجتمع المدني التي تعد إحدى أهم أركان البناء الديمقراطي لأي نظام سياسي يريد أن يحقق التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

2- كما تكمن أهميته في أنه يحاول الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الجريمة ومحاولة النهوض بالدولة للوصول إلى أعلى مراتب الرقى والتقدم الاجتماعي .

رابعاً ـ مفاهيم البحث:

تعريف منظمات المجتمع المدني : التعريف الأول : هي المؤسسات التي يتم تكوينها نتيجة لمبادرات شعبية، ولا تهدف إلى التربح وقد تضيق وظائفها لتقتصر على أعضائها

أو قد تتسع لتشمل وظائف معينة، (رعاية فئة المعاقين أو المسنين) أو تخدم المجتمع ككل (مؤسسات الرعاية الاجتماعية)[2].

التعريف الثاني : هي المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال على سلطة الدولة لتحقيق أهدافها في الميادين المختلفة سياسة أم مهنية أم ثقافية أم اجتماعية[3].

التعريف الثالث : هي المؤسسات الأهلية والشعبية والطائفية سواء كانت أهدافها في الميادين المختلفة سياسية أم مهنية أم ثقافية، والتي قد تقتصر على أعضائها أو تمتد للآخرين، وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلاليتها، وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة التطوعية ولها بناء تنظيمي وهيكل إداري حر يمكنها من القدرة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات[4] .

– الجريمة: "the crime "

أ - الجريمة من الناحية الاجتماعية:

هي السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة وعلماء الاجتماع يرون أن الجريمة تشمل جميع الأفعال المرفوضة اجتماعيا[5].

بـ - الجريمة من الناحية القانونية:

- الفعل الذي يجرمه القانون ويقرر له جزاء جنائياً[6].

- ويعرفها (مصطفى كاره) بأنها: ارتكاب الفعل أو الامتناع عن القيام بواجب منصوص عليه قانوناً ومعاقب عليه بمقتضي هذا القانون[7].

ج- تعريف مدرسة التحليل النفسي للجريمة : الجريمة هي حيلة دفاعية للتخفيف من حدة صراع نفسى وأزمة داخلية، أي أن الجريمة تعبر عن نفسها في صورة اضطراب اجتماعي في حين أن الأعصاب والذهان يعبران عن نفسيهما في صورة اضطراب انفعالي[8]، وتعرف -أيضاً - بأنها: إشباع لغريزة إنسانية بطريقة شاذة لا ينتجها الرجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها وذلك لخلل كمي أو شذوذ كيفي في هذه الغريزة مصحوب بعلة أو أكثر في الصحة النفسية، وصاحب وقت ارتكاب الجريمة انهيار في الغريزة السامية وفى الخشية من العقاب[9].

خامساً ـ المنهج المستخدم في البحث:

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية؛ لأنه تعني بحصر العوامل المختلفة المؤثرة في موضوع البحث ، حيث تعد البحوث الوصفية التحليلية الخطوة

الأولي نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع، حيث يمكن من خلاله الحصول على المعلومات المطلوبة المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الجريمة.

سادساً ـ الإطار النظري للبحث(النظريات المفسرة لموضوع البحث والدّارسات السابقة)

نظرية السّـلم الامتـــدادي : نـــادى بهذه النظرية " سيدني ويب Wib Sidney " ، وهي ترتكـــز على أربع فرضيات :

1- تقـــع على كل دولة مســـؤولية محدّدة ينبغي أن تلتزم بها وتعلنها من خلال الدستور، بحيث تكون هذه المسؤولية حقوقًا لا بد من أدائها للشعب وإلا فتكون قد قصرت في حقه.

2- على الدولة أن تحافظ على الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وعلى هذا الحد الأدنى من المستوى تتضح لنا الحدود لمجموعة الخدمات التي يجب على الدولة أن تلتزم بها للناس، بحيث لا يكون هناك أي مواطن محروم من هذه الخدمات.

3- إن كل ما تقدمه الدولة من خدمات مرتبط دائما بما تملكه من موارد وامكانات، ومن ثم فسوف تظهر على خط الحد الأدنى لمستوى المعيشة بعض الثغرات الناتجة عن قلة موارد الدولة وقصور إمكانياتها، وهنا يجب أن ينطلق الشعب بالجهود التطوعية عن طريق الجماعات والهيئات، والجمعيات، ومختلف التنظيمات الأهلية لسد هذه الثغرات، وبذلك تكون هناك شراكة في المسؤولية الاجتماعية، بين ما هو حكومي من جانب وما هو أهلي من جانب آخر.

باختصار يمكن القول بأن الحكومة تبدأ الخدمات على المستوى القومي في مختلف مجالات الرعاية الاجتماعية، وحين ينتهي دور الدولة يبدأ دور منظمات المجتمع المدني، فهذه الأخيرة تهتم برفع مستوى الخدمات الحكومية القائمة، وبذلك تلفت الانتباه نحو تحسين مستوى الخدمات القائمة حيث إن تراكم بعض الخدمات الأهلية تثير اهتمام الرأي العام، والذي قد يجعل الحكومة تأخذ على عاتقها تحسين مستوى خدمتها[10] .

نظريـــــــــة الأعمـــــدة المتوازيـــة : وقد نـــدى بها " جـــراي gray " انطلاقا من ملاحظته أن كثير من الحكومات تتعهد أمام شعوبها بتنفيذ خطط وبرامـــج ضخمة ، ثم لا تستطيع أن تفي بعهودها لأسباب مختلفة، ولهذا فإنه لا يمكن قيام مجتمع يسعى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، بغير وجود شراكة وتعاون، وتضامن بين الأجهزة الحكومية، والهيئات الأهلية، فكلاهما متمم للآخـــر، شرط ألا تتكرر الخدمات التي تقدم للناس من كلا الجهتين(الحكومية والأهلية)، وألا تتعارض مع بعضها البعض،

فالمهم ألا يتكرر العمل من جية واحدة ، ولذلك سميت هذه النظرية بالأعمدة المتوازية ، فهذه الجهود المتوازية لا تتعارض ولا تتقاطع فيحدث التداخل أو التكرار.

تؤكد فلسفة هذه النظرية على العلاقة الموجودة بين الحكومة والمنظمات الأهلية، وتركز على أن هذه العلاقة علاقة تعاون وتشارك في مختلف مجالات الرعاية الاجتماعية، حيث تعمل كل من المنظمات الحكومية والأهلية جنبا إلى جنب[11].

الدراسات السابقـــــــــة :

1- دراســـــــــــة : أبوشاقور أحمد وبوعالوش أحمد(2018): بعنوان: دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الأمني، واستهدفت الدراسة الكشف عن دور المجتمع المدني في تدعيم عملية الاستقرار الأمني وأجابت الدراسة عن التساؤل الآتي: ما مدى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الأمني المحلى والوطني؟ وما دور وحجم هذه المساهمة في الوصول بالاستقرار الأمني الى مبتغاة؟ واستخدم الباحث المنهج التحليلي والمنهج المقارن، لضبط العلاقة بين المجتمع المدني والاستقرار الأمني، ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: يجب العمل على تكوين أطر وتشكيلات داخل هذه المؤسسات لدعم الأمن العام باعتباره ليس مسؤولية بوليسية فحسب بل مسؤولية مجتمعية، ونشر ثقافة التسامح والحوار بين مكونات المجتمع المختلفة، والعمل على خلق قواسم مشتركة مع الدولة ومؤسساتها وبخاصة الأمنية منها؛ لأنها حالة التصادم بين الجانبين، والعمل على خلق مشاريع مشتركة تسهم في تسريع عملية التنمية وتطويرها بما يحافظ على أمن وسلامة واستقرار المجتمع والدولة [12] .

2- دراســـــــــــة : محمد فتحي محمد أبو العنين (2022): بعنوان: مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد، واستهدفت الدراسة تحقيق الآتي: التعريف بالفساد وأسبابه وآثاره، والتعريف بمنظمات المجتمع المدني أهدافها وخصائصها، وإظهار الدور الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وأعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: أن الفساد ظاهرة خطيرة تعاني منها معظم اقتصاديات العالم، وتقوم منظمات المجتمع المدني بأدوار عديدة ومتنوعة في مكافحة جرائم الفساد، كما توصلت الدراســـة إلى أن مسألة مقاومة جرائم الفساد لا تقتصر على الحكومات وحدها فحسب ؛ بل يشترك فيها المجتمع من أفراد ومؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني، كما نظمت معظم الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد نصوصاً تبين دور وأهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد [13] .

أهداف منظمات المجتمع المدني:

1- **إشاعة الثقافة المدنية في المجتمع**: من بين الأهداف المهمة التي تسعى إلى تحقيقها منظمات المجتمع المدني، نشر الثقافة المدنية في المجتمع، من خلال إرساء قيم الاحترام للعمل الجماعي، وكذلك للعمل التطوعي، في شتى مناحي الحياة، وقبول الاختلاف وعدم السعي إلى فرض ثقافة معينة على الآخـــر، وإدارة أي اختلافات، بوسائل سلمية في ضوء قيـــم التسامح والتعاون واحترام الآخـــر(14).

2- **نشـــــر قيم المواطنـــــة في المجتمـــــع :** تَسـعى الكثير من مؤسّسات المجتمع المدني إلى نشر وتعزيز قيم المواطنة في المجتمع والانتماء إلى البلد، كما تعمل على ترسيخ مقومات المجتمع المدني منها التأكيد على الهوية الوطنية، ومحاربة الجهل والأمية، ونشر الوعي الثقافي، من خلال الكثير من الفعاليات والندوات التي تقوم بها، كما تسعى إلى المساهمة في تطوير القرى والأرياف، ومحاربة الفقر، وتشجع على الإبداع في مختلف مجالات الحياة، ومن خلال هذه النشاطات وغيرها تعمل على تنمية الإنسان والمجتمع والنهوض به.

3- **خدمـــــــة الصالح العام**: إنّ جميع الأعمال التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، لا بُدّ من أن تصب في خدمة الصالح العام، من خلال تقديم الفائدة للمجتمع ككل، أو لبعض الفئات التي تحتاج إلى تلك الخدمات، كتقديم المعونات للفئات المحتاجة، أو تقديم الرعاية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أو تقديم الحماية للمرأة والطفل وكبار السن، وغيرها من الخدمات الأخرى.

4- **عدم السعي للوصول إلى السلطة:** على الرَّغم من أنّ غالبية الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني تخص الشأن العام، وتتعلق بالكثير من المسائل الحيوية، الأمر الذي من شأنه أن يشكل في بعض الأحيان وسيلة ضغط على الدولة، أو على مؤسساتها العامة، فالأخيرة غالبًا ما تكون محل انتقاد من قبل المجتمع المدني ومؤسساته، وعليه يجب ألّا يكون الهدف من وراء ذلك هو الوصول إلى السلطة ولعل هذا أهم عامل يمكن أن يميزها عن الأحزاب السياسية التي من طبيعتها أنها تعمل دائمًا بهدف الوصول إلى الحكم والسلطة(15).

5- **تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع**: تتشكل أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية من حيث كونِها آلية مهمة في التنمية البشرية، وأداة شعبية مهمة يتم من خلالها إدارة الشؤون المحلية، وبالأخص عندما تتولى مهمة النهوض ورعاية الفئات المحرومة في المجتمع، أو التي تكون في أمس الحاجة إلى المساعدة سواء المساعدات

المادية، أم المساعدات المعنوية، كما تساهم في تسليط الضوء على التجاوزات التي من الممكن أن تطال حقوق الإنسان، لذلك أصبح للمجتمع المدني دور مُهم في التطور الاجتماعي والاقتصادي، وفي تطوير وتدعيم التنمية، من خلال المشاركة في إعداد برامج وخطط التنمية، وكذلك في تنفيذها.

6- **إرساء قواعد الديمقراطية ونشر مفاهيمها**: تَسعى الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى نشر وإرساء قواعد الديمقراطية، تلك القواعد التي أصبحت من الثوابت لدى الكثير من المجتمعات في الوقت الراهن، وذلك من خلال الإقرار بالتعددية، والاختلاف، والاعتراف بحقّ الآخرين في المشاركة في بناء المؤسسات التي تحقق مصالحهم، والالتزام بحل الخلافات بشكل سلمي، وعدم اللجوء إلى العنف، الأمر الذي أصبحت معه منظمات المجتمع المدني وبسبب الدور المهم الذي تمارسه في دعم الدولة المدنية القائمة على مبادئ الديمقراطية، شريكًا في النظام الديمقراطي إلى جانب القطاع الحكومي والخاص [16].

خصائص منظمات المجتمع المدني:

يمكن تقسيم خصائص منظمات المجتمع المدني إلى نوعين الأول: خصائص مادية والثاني خصائص معنويّة.

أولاً: الخصائص المادية: تعدّ الخصائص المادية الركيزة الأوّلى في وجود منظمات المجتمع المدنيّ، فلا يمكن أن نتصوّر وجود أي مجتمع مدني دون أن يكون هنالك عناصر بشرية، قادرة على إدارة تلك المؤسسات بفاعلية وبكفاءة عالية، وعليه يمكن إجمال تلك الخصائص بما يأتي:

- **استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولــة**: فكرة الاستقلالية هي الأساس في تكوين منظمات المجتمع المدني سواء كان استقلالًا ماليًّا أم إداريًّا وتنظيميًّا هو من أجل ضمان ديمومتها ونجاحها في عملها، إذ ينبغي أن تكون مستقلة مادياً فلا تكون تابعة لأية جهة حكومية أو غير حكومية، داخلية أو خارجية، كما يجب أن تكون مستقلة معنويًا عن أية روابط أسرية أو عشائرية.

- **الموارد الخاصة بمنظمات المجتمع المدني**: تعدّ الموارد التي تمتلكها المنظمات والجمعيات المكونة للمجتمع المدني سواء كانت مواد مادية أم معنوية ، من أهم متطلبات العمل بالنسبة لها والقيام بالدور الاجتماعي والسياسي المناط به، كما يسمح لها في إدارة العلاقة بينها وبين الدولة ومؤسساتها المختلفة، بكثيرٍ من الاستقلالية.

- **تنظيم علاقة منظمات المجتمع المدني بالمجتمع**: تخضع منظمات المجتمع المدني للقوانين السائدة في الدولة، سواء أثناء عملية الإنشاء أم تأسيس المؤسسة، أم بعد أن يتم التأسيس خاصة عندما تباشر عملها ونشاطاتها التي أنشئت من أجلها.

- **أساس العمل داخل منظمات المجتمع المدني**: تقوم العلاقة بين أعضاء منظمات المجتمع المدني على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل بينهم، واعتماد مبدأ الشورى والديمقراطية في اتخاذ القرارات، مما يجعل المؤسسة في وضع يتيح لجميع الأعضاء العمل بحرية، وبكفاءة كبيرة، كما يشجعّهم على الابتكار والإبداع والمساهمة بشكل إيجابي في سبيل الوصول إلى الغايات المشروعة، والتي من أجلها أنشئت هذه المنظمات.

- **المنظمات المتعددة الأنواع**: وهي عبارة عن منظمات تمّ إنشاؤها من أجل تحقيق النفع العام أو تحقيق منافع لبعض من فئات المجتمع، وعلى هذا الأساس فهي لا تهدف إلى تحقيق الربح أو المكاسب المادية، وقد يتم إنشاء منظمات من أجل تحقيق حماية أو مصلحة لأعضائها كحالة حماية المهن وتطويرها، ومن الأمثلة التي يتم طرحها على مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، المنظمات الحقوقية والدفاعية، منظمات الأعمال، الجماعات المهنية النقابات العمالية، النوادي الاجتماعية والرياضية)[17].

ثانياً: الخصائص المعنوية: تُعد الخصائص المعنوية من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في منظمات المجتمع المدني، فالأهم من وجود المؤسسة ذاتها وجود قيم ومبادئ تحكمها، لكي تضمن تحقيق كافة الأهداف التي أنشئت من أجلها وهي:

التسامح والتجانس: ينبغي أن يكون الوضع داخل منظمات المجتمع المدني قائماً على التسامح والتجانس، ولا يجب أن يكون هناك أيّ صراع؛ لأنّ مثل هكذا أمر من شأنه أن يؤثر على عمل المنظمة ونشاطها، كما لا ينبغي أن تكون هنالك انقسامات بين الأعضاء لأسباب عقائدية أو عشائرية.

عدم استعمال العنف: من أهم الخصائص المعنوية لمنظمات المجتمع المدني، هو عدم استخدام العنف، إذ أنّه في الغالب يتطلب عملها الاعتراض وعدم القبول ببعض السياسات المتبعة من قبل الدولة، ولكن مثل هذا الأمر لا يبرر استخدام العنف، بل على العكس يجب اللجوء إلى الوسائل السلمية المتحضرة، واتباع أسلوب الحوار، أو اللجوء إلى الإعلام لتوضيح الموقف، كما يمكن اللجوء إلى التظاهر السلمي في حالة استلزم الأمر[18].

الحرية والتطوعية: إن أساس العمل في منظمات المجتمع المدني، هي الحرية والتطوع، والتي تعني الرغبة الكاملة من الشخص ذاته وبكامل حريته في تقديم الخدمات، أو المساهمة بالعمل المجتمعي، ودون أيّ ضغوط داخلية أو خارجية، ودون أن يكون لهؤلاء الأشخاص أيّة أهداف فى تحقيق مكاسب مادية أو معنوية.

المنظومة الأخلاقية: تعد منظمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها وأهدافها، جزءا لا يتجزأ من منظومة مفاهيم أخلاقية أوسع وأشمل تسود المجتمع ككل، مثل المواطنة، والفردية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية ... إلخ، وتقوم تلك المنظمات على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على الكثير من القيم مثل: قبول الاختلاف والتنوع بين بني البشر، وحق الأفراد في تكوين منظمات تدافع عن مصالحهم.

السعي لخدمة الصالح العام: إن دور منظمات المجتمع المدني تقديم الأعمال والخدمات لأبناء المجتمع كافة ودون تمييز، كما أن كل ما يقدم يجب أن يصب في خدمة الصالح العام، وهذه هي القاعدة العامة، ويجوز -استثناءً- تقديم تلك الخدمات لبعض فئات المجتمع المحتاجة، ودون مقابل ماديّ أو معنويّ.

الطابع الجماهيري لعمل منظمات المجتمع المدني : وهو أحد الأهداف والخصائص في ذات الوقت، لمنظمات المجتمع المدني والذي ينبغي عليه العمل، من خلال أعداد المواطن إعدادا جيدا وخلق الوعي المجتمعي لديه؛ لكي يتمكن من النهوض بالمجتمع [19].

أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية:

ترجع أهمية وضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية للأسباب التالية:

1- تدعيم القدرات المجتمعية في الاعتماد الذاتي واستثمار الجهود والإمكانيات الأهلية الفكرية والمادية والأدائية المتوفرة في المجتمع، مما يؤدي إلى تخفيض الأعباء الملقاة على عاتق الدولة باعتبار أن منظمات المجتمع المدني سند تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وتحقيق الأهداف المأمول الوصول إليها ببرامج وأنشطة التنمية .

2- تنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية وتأكيد مفاهيم المشاركة المجتمعية والديمقراطية وتجاوز قيم السلبية والانعزالية والتواكل في المجتمع .

3- إن منظمات المجتمع المدني تمثل جماعات التغيير في المجتمع وأقدر على الاتصال بالقواعد الجماهيرية بحكم طبيعتها التطوعية، ومن ثم تكون أقدر على تلمس حاجات المواطنين الحقيقية وتمثل تطلعاتها والتعبير عنها، كما أنها الأقدر على صياغة أنسب السياسات في مجالات التنمية المتعددة .

4- توفر منظمات المجتمع المدني خدمات فريدة متعددة لا يمكن أن توفرها لوائح المؤسسات الحكومية غير المرنة.

5 – قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى الفقراء والمحتاجين لمساعدتهم خارج نطاق الخدمات الحكومية نتيجة قدرتها على الاتصال المباشر بالمجتمعات المحلية ومعايشة الواقع الاجتماعي، مما يميز برامجها بالموضوعية والقدرة على اشباع احتياجات ومطالب حقيقية في إطار من عدالة تقديم خدماتها [20].

الجريمـــة :

الجريمة ليست سلوكاً فطرياً يرثه الإنسان عن أسلافه، وإنما هى أنواع أو أنماط سلوكية تعتبر في بعض المجتمعات جرائم، ولا تعتبر جرائم فى مجتمعات أخرى، ومع ذلك فإن بعض الأفعال الضارة تعتبر جرائم فى مجتمعات إنسانية كثيرة، ولكن الإيذاء أو الضرر الذى يلحقه إنسان بإنسان آخر قد لا يعتبر جريمة .

ويختلف الناس بوجه عام، والمهنيون بوجه خاص حول هذا الموضوع اختلافا كبيراً فالذين يميلون إلى التمسك بالقيم الدينية يرون أن السلوك الإجرامى هو ما عارض التعاليم الدينية والطبيب يرى في تعاطى المسكرات أو المخدرات مشكلة صحية، ورجال القانون يعرفون الجريمة بأنها السلوك الذى يخالف أو يعارض ما أمر به قانون العقوبات وما نهى عنه، وكل ذي مهنة ينظر إلى السلوك الإجرامي متأثراً بثقافته المهنية، وبمسؤولياته الوظيفية، وبقيمه الدينية والخلقية أيضاً، وتنص القوانين الحديثة وتحدد أنواع العقوبات أو التدابير الإصلاحية لكل نوع من أنواع السلوك الإجرامي [21].

تكلفة الجريمة :

الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة واجهت المجتمع الإنساني منذ أن كان مكوناً من بضع أفراد ولم تفلح الجهود الإنسانية عبر مراحل التاريخ في القضاء عليها أو حتى الحد منها، وتنبع خطورة الجريمة من مناهضتها للمشاعر الإنسانية وإضرارها بالمصالح العامة والخاصة للأفراد وما تتكبده المجتمعات بسببها من خسائر مادية ومعنوية جسيمة، تتمثل في التكاليف الباهظة التي تستلزم مكافحتها بتطوير الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإصلاحية، والطاقات البشرية من المحكومين التي تذهب هدراً والتي كان يجب أن تسهم في بناء المجتمع بدلاً من الانحراف والاتجاه نحو الجريمة وتهديد الأمن والاستقرار .

الجريمة مرض اجتماعي خطير تمتد جذوره إلى مختلف نواحي المجتمع حتى إن المعنيين في شؤون الجريمة قد شبهوها بالسرطان الذي يصيب الإنسان ويغرس جذوره في مختلف نواحي الجسم حيث إن ألافاً من المجرمين يعاقبون سنوياً ولا شك أن محاكمة

وعقاب المجرمين يكلف الدولة مبالغ طائلة تصرف سنوياً في كفاح الإجرام فضلاً عن تلك التي تصرف لغرض علاجهم وإصلاحهم وإعدادهم وتأهيلهم, إضافة إلى الإضرار المعنوية التي تترتب على انتشار الجريمة، حيث إنها تشيع الخوف والقلق في نفوس المواطنين، وتهدد أمن وسلامة واستقرار المجتمع وما يصاحب ذلك من خوف الأفراد وفزعهم، إن هذه العوامل مادية كانت أم معنوية تستنزف جهوداً من الدولة لمكافحتها، ففي بلد تكثر فيه الجرائم ينتاب المواطن خوف على حياته وماله وأبنائه مما يمزق الروابط الإنسانية والثقة المفترض أن تكون متبادلة بين البشر ويباعد بين مواطني البلد الواحد فيجعل من ذلك الكائن الاجتماعي أصلاً كائن يركز حياته حول ذاته غير مكترث بأقرانه مما يقطع الصلة بينه وبين ما تفرضه عليه الحياة الاجتماعية من تعاون وتعاضد وتضحية في سبيل توازن اجتماعي ضروري للوجود الإنساني المتكامل[22].

دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة :

يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه: مجموع المنظمات غير الحكومية وغير الربحية مثل النقابات العمالية والمهنية، المنظمات الخيرية والدينية ..الخ ، والتي تضطلع بمهمة التعبير عن اهتمامات المواطنين, كما أنها تعتبر مكملة للعمل الحكومي في مجموعة من الميادين ذات الصلة الوثيقة بالحياة اليومية للمواطنين، الشيء الذي يتضح من خلاله بأن المجتمع المدني لا يبرز كجهة فاعلة على المستوى المجتمعي ولكنه يتسم كذلك بتنوع طبيعته.

إن المجتمع المدني يمكن اعتباره قاطــرة للتنمية المتعددة الأبعاد ؛ لأنه يتطرق إلى ميادين تشكل العمود الفقري لكل مجتمع، والمتمثلة في كل من مجال التعليم، الصحة، العدل ومحاربة الفقر، ومن هنا يتبين لنا بأن الأدوار المنوطة به تنحصر بالأساس على تدريب المواطنين من أجل إعداد نخب وفعاليات قادرة على الاضطلاع بمهمة الإصلاح ومن تم تسيير الشأن العام الوطني والمحلي تدبيرا يتلاءم مع تحديات العصر، ذلك وبالرجوع إلى الدور الحيوي الذي يلعبه في مختلف المجتمعات نجد أنه يعتبر فعلا سلطة خامسة، وإن المجتمع المدني ليس مصطلحًا جديدًا فقط وإنما هو تعبير عن متغيرات العصر التي تصبح فيه المؤسسات غير الحكومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات المجتمع بصورة غير تقليدية وأكثر تحررًا، ومن هنا كان الاهتمام بدور المجتمع المدني في مواجهة الجريمة.

ولقد أصبحت منظمات المجتمع المدني، وبفضل ما أتيح لها من إمكانيات مادية ولوجستية محركاً أساسياً لعجلة التنمية ببلادنا، وذلك اعتبارا من أن الدولة أصبحت

تحملها جزءا من المسؤوليات التي كانت تضطلع بها من قبل، ومن هذا المنطلق يتضح لنا بأن الهدف المرجو من إشراك الفاعلين المجتمعيين في تدبير الشأن العام يتجلى بالأساس في محاولة التخفيف من أعباء الدولة من جهة، وكذا في التأسيس لمبدأ تسيير المواطنين لشؤون أنفسهم بأنفسهم من جهة أخرى, أضف إلى ذلك بأن الدولة قد استطاعت من خلال هذه التنظيمات التعرف عن قرب على تطلعات المواطنين، وبالتالي بناء وصياغة سياسات استراتيجية منسجمة مع واقعهم اليومي.

وبالتالي فمجموع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها بلادنا لا يمكن استثمارها استثمارا حقيقيا إلا من خلال الإشراك الحقيقي الفاعل والمسؤول لمختلف الفاعلين في الحقل الاجتماعي .

وتعد الجريمة أحد أشد الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان وتختلف الجرائم باختلاف أنواعها والقائمين بها ولكنها تتفق في أنها اتفاق على اعتداء على حق الغير ماديا كان أم معنويا ولكي نتكلم عن منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات ومكافحة الجريمة لابد من الإشارة إلى هذا الدور في ثلاثة عناصر رئيسية :

دور منظمات المجتمع المدني في الوقاية من الجريمة:

إن الأجهزة الأمنية الرسمية لن تكون قادرة بمفردها على تحقيق الأمن؛ لأن الأجهزة الأمنية مهما أوتيت من قوة بشرية ومن تقنية فنية عالية في مجال الوقاية من الجريمة فإنها لا يمكن أن تؤدي مهامها وواجباتها بمفردها، مما يطلب اللجوء إلى تطوير وخلق استراتيجيات وقائية فاعلة رغبة في تحقيق الأهداف السامية والغايات النبيلة للوقاية من الجريمة وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة مشاركة، منظمات المجتمع المدني لمكافحة الجريمة والوقاية منها، وإذا كان تكامل الجهود الحكومية والأهلية يعد أمرا ضرورياً في معظم مناشط الحياة الاجتماعية في المجتمع، فإنه يصبح أكثر ضرورة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأمن والوقاية من الجريمة، فالجهود الحكومية مهما بلغت في مستواها من الناحيتين البشرية والتقنية، تظل عاجزة عن تحقيق مستوى مقبول من الأمن والوقاية من الجريمة، ما لم تعززها جهود فردية وأهلية تدعم فاعليتها وكفاءتها، ومن المعلوم أن الجرائم تختلف اليوم من حيث حجمها ونوعها ودوافعها ومرتكبيها ووقتها وأماكن ارتكابها، الأمر الذي يجعلها أكثر تعقيداً من ذي قبل عند محاولة الوقاية منها وتتبعها والتحكم والسيطرة عليها، من هنا يتبين مدى الأهمية القصوى للمنهج التكاملي بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني، إن أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني تكمن في قدرتها على غرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة

واحترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى ما تشكله من ضوابط على العامة لاحترام الدستور والقانون، ومن ثمة فهي تعد في كافة صورها وأشكالها جزءًا لا يتجزأ من النظام العام، كما أن المجتمع المدني ليس مصطلحاً جديدًا فقط وإنما هو تعبير عن متغيرات العصر التي تصبح فيه المنظمات غير الحكومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات المجتمع بصورة غير تقليدية وأكثر تحررًا، وهنا تكمن أهمية دور المجتمع المدني في مواجهة الجريمة.

ويمكن تلخيص ما يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام به في النقاط التالية.

- التوعية القانونية لفئات المجتمع وفق دراسات وخطط معدة مسبقا يتم فيها تحديد الفئات والمناطق التي تنتشر فيها الجرائم والتي تعد بيئة خصبة للتنشئة على السلوك الإجرامي.
- تقديم التأهيل العلمي والثقافي والاجتماعي للفئات التي يكثر فيها المجرمون.
- توعية أفراد المجتمع بالقوانين العقابية .
- إعداد الدراسات والبحوث العلمية عن الأسباب والدوافع لارتكاب بعض الجرائم ذات الخطر الدولي التي يجب معالجتها بأساليب حديثة[23].

دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة أثناء وقوعها (خلال فترة التحقيق والمحاكمة)

يطغى على بعض الجرائم الطابع الرسمي أو ما يمكننا تسميته بالجرائم الرسمية والتي يكون ارتكابها إما من جهة رسمية وإن مرتكبها لا يلقى العقاب اللازم ويتجلى دور المنظمات هنا في الدفاع عن حقوق الضحية، فبخصوص هذا الأخير فغالبا ما تكون حقوقه معرضة للضياع عندما يكون الجاني أحد الشخصيات النافذة أو جهة رسمية وهنا يجب على منظمات المجتمع المدني المطالبة بتقديم الجاني إلى العدالة أيا كان منصبه أو مركزه لفرض سيادة القانون وهو الهدف الأسمى الذي تسعى منظمات المجتمع المدني لتحقيقه بكافة السبل المشروعة.

دور منظمات المجتمع المدني بعد وقوع الجريمة :

يفترض على منظمات المجتمع المدني القيام بمجموعة من المهام التي تصب في مجملها لإعادة تأهيل الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية بالإدانة وينبغي الإشارة إلى أن التأهيل يشمل المرأة والرجل على أن تراعى الخصوصية لكل من الجنسين[24] .

المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني من تأدية رسالتها:

من أهم أسباب ضعف دور منظمات المجتمع المدني ما يلى :

1- غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني من جهة وبين المنظمات الحكومية من جهة أخرى.

2 – ضعف الموارد المالية المخصصة لمنظمات المجتمع المدني لضعف التبرعات وقلة مساهمات الأعضاء .

3- اقتصار عمل كثير من الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني على ممارسة نشاطها في مجال واحد من المجالات التي تتضمنها التنمية وتضارب نشاط بعضها مع البعض الآخر .

4- افتقار أغلب منظمات المجتمع المدني للفنيين أو التخصصات التي تمكنها من القيام بالدور المنوط بها في كافة المجالات .

5- وجود بعض القيود القانونية والتشريعية التي تفرضها الدولة على حركة منظمات المجتمع المدني، وغياب استقلالية هذا القطاع في إطار الرقابة البيروقراطية من المؤسسات الحكومية، مما يعوق تلك المؤسسات عن القيام بحرية فى تحقيق أهداف التنمية في المجتمع .

الخاتمـــــة :

لقد أجمعت مختلف الآراء الوطنية والدولية على أن الجهات الأمنية وحدها لا تستطيع مكافحة الجريمة دون مشاركة مختلف الهيئات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني، فمواجهة الجريمة قضية مجتمع تتجاوز الأجهزة المختصة فيجب العمل على توفير البيئة التي تحتاجها من أجل تمكينها من أداء دورها بفاعلية أكبر.

ولقد ظهر دور منظمات المجتمع المدني في الدول التي حققت نمواً كبيراً في جميع مجالات الحياة، بسبب المواجهة الفاعلة لظاهرة الجريمة ومشاركة منظمات المجتمع المدني في التصدي لتلك الظاهرة .

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى ضرورة تبني رؤى جديدة أكثر شمولية تتجاوز النظرة الأمنية إلى رؤية متكاملة، فلا يجب أن نكتفي بالحلول الأمنية في قضايا شائكة وحساسة لا يمكن أن يحسمها الأمن وحده، فمواجهة الجريمة تتطلب استراتيجية شاملة تتضافر في وضعها كل العقول والخبرات، وتتعاون في تنفيذها مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة، وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني، وهى تعتبر من المؤسسات التي تلعب دورا بارزا لإحداث التنمية بكل صورها في المجتمع وكذلك التعامل مع المشكلات التي يعاني منها المجتمع والتي يصعب على المؤسسات الحكومية الضخمة التعامل معها مباشرة.

النتائـــــــــــــج :

1- الجريمة ظاهرة خطيرة تعانى منها جميع دول العالم، وأن ارتفاع معدلات الجريمة يحمل الاقتصاد الوطني عبئاً اقتصادياً كبيراً لمواجهة هذا الارتفاع، وتأخذ هذه التكاليف شكل إعاشة وحراسة وعلاج وإعادة تأهيل قوى معطلة عن العمل.

2 مكافحة الجريمة لا تقتصر على الحكومة وحدها، بل يجب أن يشترك فيها الجميع من أفراد ومؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني .

3 – تقوم بعض من منظمات المجتمع المدني الخيرية بأدوار عديدة ومتنوعة في مكافحة الجريمة مثل توفير فرص العمل، ومساعدة الفقراء والأيتام، والمساعدة في بناء المساكن، والقيام بدورات تعليمية للعاطلين عن العمل .

4- إذا كانت الأوضاع المتردية الراهنة في ليبيا هي مسؤولية الحكومة، فإن مسؤولية منظمات المجتمع المدني اليوم كبيرة وفاعلة في شق الطريق نحو الخروج من هذه الأوضاع فعلى منظمات المجتمع المدني العمل من أجل ترسيخ وتنمية الوعي الأمني لدى المواطنين وتعريفهم بالآثار السلبية المترتبة على الجريمة، وتحفيزهم على المشاركة في تنمية المجتمع، ومواجهة التحديات الطارئة، وذلك يساعد على تهيئة رأي عام مستنير قادر على تنمية الحس الأمني وتعميق الولاء والانتماء للوطن، وبالتالي القيام بدوره في مساندة معظم الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى مواجهة الجريمة.

5- يلاحظ المتتبع للشأن العام في ليبيا غياب التنسيق بين أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني وأن دور هذه المنظمات كبير من أجل العمل على تعميق وترسيخ مفهوم " الأمن مسؤولية الجميع " من خلال التعاون والتنسيق المستمر بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني وذلك للعمل على مواجهة التغيرات التي حدثت بالمجتمع وأدت إلى بروز العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث الجرائم وبالتالي المساس بأمن الفرد والمجتمع وإعاقة التنمية.

6- يحتاج أعضاء منظمات المجتمع المدني الى مزيد من الدورات التدريبية والتأهيلية وبناء قدراتهم لضمان اضطلاعها بالدور الحيوي الذي تلعبه وضمن مظلة الأمم المتحدة والمنظمات المنضوية تحت لوائها.

التوصيات :

1- ضرورة الاستفادة أكثر وعلى نحو أوسع من تجارب البلدان المتقدمة في مجال دور المجتمع المدني .

2- وضع خطة استراتيجية وتدابير وقائية لمنع وقوع الجريمة.

3- زيادة الوعي العام من خلال الإعلام والتعليم وتنبيه الرأي العام إلى خطورة الجريمة وآثارها على المجتمع.

4 - على منظمات المجتمع المدني التعاون مع وسائل الإعلام لإبراز أنشطتها وتوجهاتها من خلال إطار متكامل.

5- زيادة الاهتمام بمصادر التمويل لمساعدة الأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل.

الهوامـــــــــــــش :

1)غادة عبدالرحمن الفهادى،(2013) دور الجمعيات الأهلية النسائية في الوقاية من الجريمة – دراسة ميدانية على الجمعيات الخيرية النسائية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير منشورة جامعة نايف للعلوم الامنية ، قسم العلوم الاجتماعية ، الرياض، ص3 .

2) ماهر أبوالمعاطي على،(2012) الاتجاهات الحديثة فى التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية، ص 116 .

3) أبوالحسن عبدالموجود أبراهيم، (2009) التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، ص 98 .

4) ماهر أبوالمعاطى على ،(2012) مرجع سبق ذكره، ص 116 .

5) فوزية عبدالستار، (1985) مبادئ علم الاجتماع وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ص14.

6) أحمد زكي بدوى ،(1977) معجم العلوم الاجتماعية ، مكتبة البستان ، بيروت، ص 58 .

7) مصطفي عبد المجيد كاره،(1985) مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجيا ، معهد الإنماء العربي ، بيروت، ص 23.

8) عثمان على أميمن، (2005) مقدمة في علم النفس الإجرامي، دار الكتب الوطنية بنغازي، ص 22.

9) السيد رمضان ،(1985) الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، ص 14 .

10) أحمد بوشاقور - أحمد بوعلوش ، (2018) دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الأمني، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم الحقوق، الجزائر، ص 45.

11) إبراهيم عبد الهادي المليحى ، (2003) تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ص87.

12) أحمد بوشاقور –أحمد بوعلوش ، (2018) مرجع سبق ذكره ، ص 10-72 .

13) محمد فتحي أبوالعنين ،(2022) مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد ، بحث مقدم الى مؤتمر دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر 2020 – 2030، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الحادي **والعشرون**، ص8- 22 .

14) خالد جاسم الحوسني، (2013) الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، الامارات، ص 74.

15) ماهر أبوالمعاطى على ،(2012) الاتجاهات الحديثة فى التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 119 .

16) ماهر أبوالمعاطى على، المرجع السابق ، ص 122 .

17) مصطفى السروجي طلعت، (2008)التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، الشرق للطباعة ،القاهرة ، ص 45- 46.

18) رشاد أحمد عبداللطيف، (2007) تنمية المجتمع المحلى ، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية، ص 98 .

19) المرجع السابق ، ص 99.

20) ماهر أبوالمعاطى على ،(2012) الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 117 .

21) عثمان عمر بن عامر، (2002) مفاهيم أساسية في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي ، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا، ص73 .

22) ميلاد امحمد عريشه،(2020) مقدمة في علم اجتماع الجريمة والانحراف، مطبعة إمكان، طرابلس ليبيا، ص 98.

23) ناصري سميرة - بسمة ترغيني ،(2014) دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة المنظمة، الجزائر، ص168 .

24) ماهر أبوالمعاطى على ،(2012) الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 120 .